

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة الجريدة الرسمية

(العدد ٨٠) الصادر في يوم الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ - ٨ أبريل سنة ١٩٦٣ (السنة السادسة)

محتويات العدد

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقوانين :

- رقم الصفحة
٥١١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ...
٥١٢ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣ بإضافة شركة المقاولات والكراكات "الشرق الأوسط - أحمد صود وشركاه" الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم منشآت تصدير القطن والمغزل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى مართვე مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣

بتأميم بعض المنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاضعة

بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة .
وتؤول ملكيتها إلى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على تلك المنشآت .

مادة ٢ - تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة بلجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار محكمة الاستئناف يختاره وزير العدل ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

مادة ٣ - تؤدي الدولة قيمة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ - لانسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

إذا لم تكن أسهم هذه المنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال

مادة ٥ - يرخص لوزير الاقتصاد في إدماج المنشآت المشار إليها في المادة الأولى في الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن أو تكوين شركات مساهمة من بينها ، وفي الحالتين يقدر صافي أصول تلك المنشآت طبقا لقرارات اللجان المنصوص عليها في المادة الثانية .

وإلى أن يتم ذلك يجوز لوزير الاقتصاد إعفاء القائمين على إدارة المنشآت المذكورة وتعيين مجلس مؤقت أو مندوب أو أكثر لإدارتها .

ولا تعتبر قرارات المدير أو المجلس المؤقت أو المندوب نافذة إلا بعد تصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة عليها .

مادة ٦ - يجوز لوزير الاقتصاد تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار إليها لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

فيا عدا المادة الرابعة فيعمل بها بالنسبة إلى تحديد مسؤولية الدولة عن التزامات منشآت تصدير القطن ، من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٤ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣

بإضافة شركة المقاولات والكراكات "الشرق الأوسط -

أحمد عيود وشركاه" إلى الجدول المرافق للقانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف شركة المقاولات والكراكات "الشرق الأوسط - أحمد عيود وشركاه" إلى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . وتكون المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال المدنية هي الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، على أن يعمل به اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٤ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر